

Distr.: General
22 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والثلاثون
٦-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩

تجميع بشأن دومينيكا

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

١- أُعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦، مع مراعاة تواتر الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدم في شكل موجز تقيداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان^{(١)(٢)}

٢- أعرب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي عن أسفه لعدم تصديق دومينيكا على أي معاهدات دولية أساسية أخرى لحقوق الإنسان أو انضمامها إليها بالرغم من التوصيات المختلفة التي حظيت بالتأييد أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلق بالبلد^(٣).

٣- وأوصت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) بأن تنضم دومينيكا إلى اتفاقية ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية ١٩٦١ لخفض حالات انعدام الجنسية^(٤).

٤- ويساور فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي القلق من أن العديد من تقارير دومينيكا إلى هيئات المعاهدات قد تأخرت عن موعدها، وأن بعض تلك التقارير كان قد فات موعد تقديمه منذ عام ١٩٩٥. وأورد الفريق دون الإقليمي أن وكالات الأمم المتحدة ما فتئت تدعو إلى إنجاز



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-03026(A)



* 1 9 0 3 0 2 6 *

تلك التقارير وتقديمها وأنها عرضت على سلطات دومينيكا مدتها بالمساعدة التقنية^(٥). وأوصى الفريق دون الإقليمي بأن تعمل دومينيكا على الفور على إكمال التقارير المتأخرة وتقديمها إلى هيئات المعاهدات، لا سيما تلك المتعلقة بلجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وأن تسعى إلى الاستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لتحسين سجلها في مجال الإبلاغ، وإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة^(٦).

٥ - ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نظمت، في عام ٢٠١٥، بالتعاون مع مكتب الشؤون الجنسانية في البلد وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أنشطة تدريب في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين الحكوميين تناولت الاستعراض الدوري الشامل وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية^(٧).

ثالثاً - الإطار الوطني لحقوق الإنسان^(٨)

٦ - لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن الكوارث الطبيعية في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ أحدثت دماراً في دومينيكا وأثرت بشدة في اقتصاد البلد وهياكله الأساسية وموارده الطبيعية ورفاه سكانه^(٩).

٧ - وأفاد فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بأن دومينيكا شاركت في مشروع الإصلاح القانوني والقضائي المتعلق بقانون الأسرة والعنف الأسري، المدرج في مبادرة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وأبدت عزمها على اعتماد تشريع يصمم كجزء من مشروع الإصلاح المذكور. ويتناول التشريع المقترح مواضيع رعاية الأطفال وحمايتهم، والتبني، وقضاء الأحداث، والعنف الأسري، وإنشاء محكمة الأسرة، ويشمل مشروع قانون الوضع القانوني للأطفال، ومشروع قانون قضاء الأحداث، ومشروع قانون (رعاية وتبني) الأطفال، ومشروع قانون النفقة، ومشروع قانون محكمة الأسرة، ومشروع قانون مكافحة العنف الأسري^(١٠).

٨ - ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن دومينيكا قد أيدت، أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلق بها، التوصيات الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). ومع ذلك، لم تُنشأ المؤسسة بعد^(١١).

٩ - وأورد فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن ولاية المفوض البرلماني (أمين المظالم)، المسؤول عن التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الحكومة، محدودة ولا تفي بالمعايير الدولية^(١٢).

١٠ - ورحب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بإنشاء "عيادة المساعدة القانونية"، التي تقدم خدمات قانونية إلى ذوي الدخل المنخفض المقيمين في دومينيكا. وتشمل الفئات المستهدفة بخدمات العيادة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. بيد أن العيادة تقدم خدماتها بصورة رئيسية في سياق القضايا الأسرية المتصلة بالعنف الأسري أو أوامر حماية أفراد الأسرة، بما في ذلك الأطفال^(١٣).

١١- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ شهد اعتماد قانون نزاهة الخدمة العامة (المعدل)/القانون رقم ٢١ لعام ٢٠١٥. وشمل التعديل تغيير تشكيلة هيئة النزاهة من سبعة أعضاء إلى ثلاثة. واحتج منتقدو التعديل بأنه قد أضعف اللجنة وجعلها أكثر عرضة لتأثير رئيس الوزراء^(١٤).

رابعاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق

ألف- المسائل المشتركة

١- المساواة وعدم التمييز^(١٥)

١٢- أعرب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي عن أسفه لعدم وجود تشريع يعينه في دومينيكا للتصدي للتمييز على أساس الإعاقة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو الوضع الاجتماعي أو على أي أساس آخر لا يشملته التشريع حالياً^(١٦).

١٣- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن مجتمع دومينيكا غير متسامح إزاء المثلية الجنسية أو الهوية الجنسية. وتبث بعض المحطات الإذاعية أغاني تشتمل على كلمات معادية للمثليين، إضافة إلى أن ثمة مسؤولين حكوميين أدلوا علانية بتصريحات تمييزية^(١٧). وأعرب الفريق دون الإقليمي عن قلقه بوجه خاص من أن قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٨ يعتبر العلاقات المثلية بالتراضي "فاحشة جسيمة" يعاقب عليها بعقوبة تصل إلى خمس سنوات سجنًا، كما يعاقب على "الإتيان من الدبر" بعقوبة تصل إلى ٢٥ سنة سجنًا^(١٨).

١٤- وأعرب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي عن قلقه من أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، لا سيما ذوي الوضع الاقتصادي المتدني، يواجهون التمييز والوصم، ويواجهون تحديات في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية والعمل^(١٩).

٢- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١٥- لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن تغير المناخ يطرح تحديات متعددة في دومينيكا. فقد أدى ارتفاع مستويات البحر، وتغير النظم الإيكولوجية الساحلية، وارتفاع تواتر وحدة الأعاصير، في جملة أمور، إلى الإضرار بالإنتاجية الزراعية، والهياكل الأساسية، والتهيئة السكنية، وإدارة الموارد.

١٦- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن الحكومة قد أصدرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ قانون القدرة على التحمل المناخي لعام ٢٠١٨ الذي أنشئت بموجبه وكالة تنفيذ إجراءات القدرة على التحمل المناخي في دومينيكا بهدف تعزيز الانتعاش السريع والفعال لدومينيكا بعد الكوارث ذات الصلة بالمناخ. وكجزء من عملية بناء القدرة على التحمل، استهدفت التدابير المتخذة القطاعات الرئيسية في البلد، بما في ذلك قطاعات الزراعة والنقل والإسكان ومجال إعادة التوطين. وأشار الفريق دون الإقليمي إلى أن القطاع الزراعي

سيتملقى تمويلاً هاماً من البنك الدولي من المقرر رسده لإعادة هيكلة هذا القطاع وإعادة تجهيزه بحيث يكون أقدر على تحمل الكوارث. وسيستفيد من البرنامج ٤٩٠٠ مزارع وصيداء ستقدم إليهم المساعدة لتمكينهم من استعادة سبل معيشتهم باستخدام ممارسات أفضل تأقلماً مع المناخ. وأوصى الفريق دون الإقليمي بأن تكفل دومينيكا الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ قانون القدرة على التحمل المناخي لعام ٢٠١٨ وفي خطة عمل وكالة تنفيذ إجراءات التحمل المناخي في دومينيكا^(٢٠).

باء- الحقوق المدنية والسياسية

١- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه^(٢١)

١٧- لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن الوقف الاختياري الفعلي لعقوبة الإعدام ما زال سارياً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، صوتت دومينيكا لصالح قرار اللجنة الثالثة للجمعية العامة الداعية إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام. ومع ذلك، ظلت عقوبة الإعدام تتمتع بتأييد شعبي واسع النطاق. وأعرب الفريق دون الإقليمي عن قلقه إزاء التصريحات العلنية لرئيس الوزراء وغيره من الوزراء الحكوميين الذين أعلنوا أن دومينيكا لن تلغي عقوبة الإعدام. فعلى سبيل المثال، أكد وزير العدل والهجرة والأمن الوطني بصورة علنية، خلال مؤتمر صحفي عقد في عام ٢٠١٧، أن عقوبة الإعدام ضرورية لحماية الفئات الضعيفة في المجتمع من العنف^(٢٢).

١٨- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أيضاً إلى أن وزير العدل والهجرة والأمن الوطني أعلن في عام ٢٠١٨، في معرض الرد على الشواغل المتعلقة بالعنف المرتبط بالأسلحة في دومينيكا، عزم الحكومة على تعديل قوانين الأسلحة النارية لإرساء مسؤولية صارمة وعقوبات أشد على الحياة غير المشروعة للأسلحة^(٢٣).

١٩- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بقلق أن الشرطة لم تبرهن دائماً على معاملة مناسبة لضحايا العنف الجنساني أو للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين^(٢٤).

٢- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون^(٢٥)

٢٠- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن المحكمة العليا لشرق الكاريبي نظرت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في دعاوى أقيمت ضد المدعي العام تتعلق بمزاعم بشأن سوء سلوك الشرطة. وفي كلتا الحالتين، حكمت المحكمة لصالح المدعين، وخلصت إلى أن استخدام الشرطة للقوة لم يكن له ما يبرره^(٢٦).

٢١- وذكر فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن مسألة عدم فعالية النظام القانوني كانت تمثل شاغلاً رئيسياً حتى قبل إعصار مارييا. ومن بين الأمور المطروحة شكّلت مسائل عدم كفاية الموارد، ونقص عدد القضاة، ونقص الموظفين بوجه عام مصدر قلق خاص، وأسهمت في تأخير آجال المحاكمات وإطالتها. وأعرب الفريق دون الإقليمي عن أسفه لما أدى إليه إعصار مارييا من مفاقمة لحالات التأخر التي يعرفها النظام القضائي في دومينيكا. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقدت نقابة المحامين في دومينيكا مؤتمراً صحفياً أعربت فيه عن قلقها إزاء "حالة الإهمال في محاكم دومينيكا وغياب الشعبة الجنائية في المحكمة

العليا". ونتيجة لعدم وجود ما يلزم من مرافق، لم تُجر أي محاكمات جنائية في المحكمة العليا منذ وقوع إعصار ماريا. ودعت نقابة المحامين في دومينيكا وزارة العدل وهيئة سجل المحكمة العليا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الاستئناف الفوري للمحاكمات الجنائية للمحكمة العليا، وطلبت تعيين قاض ثان في المحكمة العليا المدنية في دومينيكا لتقليص حجم الملفات التي تأخر البت فيها^(٢٧).

٢٢- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن تنفيذ الحكومة لقوانين مكافحة الفساد يتسم بالفعالية عموماً، لكنه أورد أن المراقبين المحليين والدوليين أثاروا شواغل فيما يتعلق ببرنامج منح الجنسية عن طريق الاستثمار، الذي سمح لأجانب بالحصول على جنسية دومينيكا عن طريق الاستثمار الاقتصادي في البلد^(٢٨).

٢٣- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أيضاً أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أُلقي القبض على أجنبي كان يحمل جواز سفر دبلوماسي من دومينيكا في بلده الأصلي بسبب تورطه المرعوم في فضيحة فساد في ذلك البلد. وذكرت حكومة دومينيكا فيما بعد أنها لم تبع جوازات سفر دبلوماسية. وفي أعقاب الفضيحة، توقف المسؤولون عن إصدار جوازات سفر دبلوماسية لغير المواطنين من أجل مراجعة السياسة العامة المتبعة في هذا الصدد وتحديث اللوائح التنظيمية^(٢٩).

٣- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية^(٣٠)

٢٤- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن الانتخابات العامة التي أجريت في عام ٢٠١٤ كانت تنافسية وذات مصداقية. ومع ذلك، ففي عام ٢٠١٧، ادعى أعضاء من أحزاب المعارضة حدوث مضايقات سياسية من جانب الحكومة. وفي فبراير/شباط ٢٠١٧، أشار رئيس الوزراء، في أعقاب اجتماع سياسي معارض واحتجاجات مناهضة للحكومة، شهدت أعمال نهب وتخريباً كبيراً، إلى أن الاضطرابات كانت بمثابة محاولة منظمة من قبل المعارضة "للاستيلاء على السلطة". واعتقلت الشرطة في وقت لاحق أعضاء من حزب العمال المتحد وحزب الحرية في دومينيكا. وكان أفراد الشرطة قد أخذوا أعضاء آخرين من أحزاب المعارضة من منازلهم في الساعات الأولى من الصباح. وفتشوا منازلهم واحتجزوهم لاستجوابهم بشأن الاحتجاجات، بما في ذلك فيما يتعلق بمحاولة الانقلاب المرعومة. وفي نهاية المطاف، أُفرج عن الموقوفين وأسقطت المحكمة جميع التهم الموجهة إليهم^(٣١).

٢٥- ولاحظت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن التشهير لا يزال جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن أو بغرامة. وأوصت اليونسكو بأن تلغي دومينيكا الصفة الجنائية للتشهير وتدرجه ضمن القانون المدني، وفقاً للمعايير الدولية^(٣٢).

٢٦- وأوصت اليونسكو أيضاً بأن تعتمد دومينيكا قانوناً يكفل حرية الإعلام ويتمشى مع المعايير الدولية، وأن تضمن التقدم في الهدف ١٦-١٠ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات وتمتعه بالحريات الأساسية^(٣٣).

٤- حظر جميع أشكال الرق^(٣٤)

٢٧- في عام ٢٠١٧، ذكرت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، التابعة لمنظمة العمل الدولية، أنها ما فتئت تطلب إلى دومينيكا طوال عدد من السنوات إلغاء أو تعديل قانون الخدمة الوطنية لعام ١٩٧٧، الذي يلزم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢١ سنة بأداء الخدمة الوطنية، التي تشمل المشاركة في مشاريع التنمية والمساعدة الذاتية المتعلقة بالإسكان والمدارس والبناء والزراعة وبناء الطرق، علماً أنهم يتعرضون في حال الامتناع لعقاب يشمل الغرامة والسجن. وخلافاً لما صرّحت به الحكومة بصورة متكرّرة من أن إنشاء الخدمة الوطنية جاء استجابة للمتطلبات المتصلة بالكوارث الوطنية، لاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية أن القانون لا يتضمن أي إشارة إلى الكوارث الطبيعية ولكنه حدد أهداف الخدمة الوطنية في "تعبئة طاقات شعب دومينيكا على نحو يتوخى أقصى مستوى من الكفاءة، من أجل بلورة تلك الطاقات وتوجيهها صوب تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية للدولة". وأشارت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى أن الأحكام المذكورة أعلاه لا تتماشى مع حظر العمل القسري أو الإجباري^(٣٥).

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- الحق في العمل وظروف العمل العادلة والمواتية^(٣٦)

٢٨- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى وجود تقسيم للعمل على أساس نوع الجنس في دومينيكا، إذ تشكّل النساء نسبة مفرطة في قطاع الخدمات (في القطاعين الحكومي والتجاري). ويُنظر إلى وظائف قطاع الخدمات على أنها أكثر استقراراً لكنها مع ذلك الأكثر تعرضاً لخطر تقلبات أوقات الأزمات. وأعرب الفريق دون الإقليمي عن أسفه لوجود فجوة في الأجور في جميع القطاعات بين الرجال والنساء، ولوحظت أكبر الفجوات بين العاملين المهرة في الزراعة وصيد الأسماك من جهة وعمال الحرف والعاملين في المهن ذات الصلة من جهة أخرى. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً أن شريحة كبيرة من سوق العمل في دومينيكا غير رسمية^(٣٧).

٢٩- ولاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية أن السياسة الوطنية وخطة العمل من أجل المساواة والعدل بين الجنسين في كومنولث دومينيكا تشيران إلى أن مشاركة الرجال والنساء في الاقتصاد، من منظور التوظيف والبنية المهنية، تخضع للأدوار الجنسانية المكرسة، ويتجسّد ذلك في تمثيل أقوى للمرأة في القطاعات ذات الدخل المنخفض. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن حصول المرأة على الأراضي واستفادتها من الائتمان يظل في مستويات أدنى مقارنة بالرجل^(٣٨). وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي كذلك إلى أن عدد النساء يظل مهيمناً على الاقتصاد غير الرسمي المتصل بالقطاع الزراعي، إذ تعمل النساء بائعات في الشوارع والأسواق، وبائعات متجولات، وبائعات في المواقع السياحية^(٣٩).

٣٠- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بقلق أن إعصار ماريا خلف نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في صفوف القوة العاملة، وأن التقديرات تشير إلى أن انخفاض إنتاج السلع والخدمات قد يستمر لمدة تتراوح بين سنة وستين^(٤٠).

٣١- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بقلق أن دومينيكا ليس فيها قانون يحظر التحرش الجنسي، الذي لا يزال يمثل مشكلة خطيرة ومستمرة، وأن مكتب الشؤون الجنسانية قد أبلغ عن تعرض النساء، لا سيما الشابات، للتحرش الجنسي في الأماكن العامة، وكذلك في مكان العمل^(٤١).

٢- الحق في الضمان الاجتماعي^(٤٢)

٣٢- أورد فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن الضمان الاجتماعي في دومينيكا - الذي يمثل شبكة الأمان الرئيسية للسكان - يقدم للمشاركين استحقاقات عن المرض والأمومة والعجز وإصابات العمل، كما يغطي نفقات الدفن واستحقاقات الخلف^(٤٣).

٣- الحق في مستوى معيشي لائق^(٤٤)

٣٣- ذكر فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أنه في عام ٢٠١٥ تأثر ٢٨ ٠٠٠ شخص بالعاصفة الاستوائية إيريكما، وسُجلت أضرار جسيمة في الهياكل الأساسية في جميع أنحاء الجزيرة. ووفقاً للتقييمات، بلغت الأضرار والخسائر نسبة تعادل حوالي ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وأشار الفريق دون الإقليمي أيضاً إلى أن إعصار ماريا قد أثر في عام ٢٠١٧ على مجموع سكان البلد البالغ قرابة ٧٠ ٠٠٠ نسمة وتسبب في أضرار وخسائر جسيمة. وقد لوحظ تأثير هذه الكارثة في جميع القطاعات، وأهمها السياحة والزراعة والإسكان. ونجم عن الكارثة أيضاً تأثير سلبي على العمالة وسبل العيش، مما أدى بالتالي إلى زيادة الفقر في دومينيكا^(٤٥).

٣٤- ورحب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بالبرامج الوطنية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر، التي نُفذت من خلال استراتيجية الحكومة في مجال النمو والحماية الاجتماعية^(٤٦).

٣٥- وأورد فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن التقييم الشامل للأضرار التي تعرضت لها المباني، المنجز من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإسكان بعد وقوع إعصار ماريا، قد أظهر أن ١٨ في المائة من المباني، من أصل ٤٣١ ٢٩ مبنى، قد دُمّرت بينما تعرض ٢٣ في المائة من المباني لأضرار كبيرة. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن إعادة بناء مساكن ذات قدرة على التحمل يمثل أولوية وطنية رئيسية وأن الحكومة تركز على إعادة بناء ٥ ٠٠٠ منزل بالاعتماد على منحة الإسكان المقدمة من البنك الدولي التي تبلغ ٤٠ مليون دولار^(٤٧).

٤- الحق في الصحة^(٤٨)

٣٦- يساور فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي القلق من تضرر الوصول إلى الرعاية الصحية منذ إعصار ماريا بسبب تأثر كل المراكز الصحية في جميع أنحاء الجزيرة؛ ولحقت أضرار بالغة ببعضها، بما في ذلك مراكز الفئة الثالثة، التي تقدم خدمات الرعاية الأولية، بما في ذلك خدمات تنظيم الحمل ورعاية الحوامل. وأضاف الفريق دون الإقليمي أن تقديم الخدمات الصحية الأولية، بعد الإعصار، تواصل في مبان لم تخضع سوى لإصلاحات طارئة أو في مبان بديلة. وعلاوة على ذلك، توقفت الزيارات الاعتيادية إلى المراكز الصحية وشُلت الرعاية في المستشفيات إلى حين إصلاح تلك المرافق^(٤٩).

٣٧- ورحب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بخطة التأمين الصحي النموذجي للأمهات والرضع، التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٧. وتتيح الخطة النموذجية لجميع الأمهات الدومينيكيات الوصول إلى الرعاية السابقة للولادة واللاحقة للولادة بتكلفة ميسورة. غير أن الفريق دون الإقليمي أشار إلى أنه ينبغي بذل جهود لتوعية النساء بأمكان وكيفية الوصول إلى الخدمات الصحية الهامة^(٥٠).

٣٨- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن حكومة دومينيكا قد وقعت في عام ٢٠١٨ على استراتيجية تشارك متعددة الأقطار للتعاون في المجال الصحي بين بلدان شرق الكاريبي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤، ويشمل ذلك تقديم المنظمتين المساعدة التقنية اللازمة لتمكين الحكومة من إيصال الخدمات الصحية على نحو ملائم في جميع أنحاء البلد، لا سيما فيما يتصل بالنساء والأطفال^(٥١).

٥- الحق في التعليم^(٥٢)

٣٩- أعربت اليونسكو عن قلقها من أن العاصفة الاستوائية إيريكسا، التي وقعت في عام ٢٠١٥، قد ألحقت أضراراً جسيمة بالنظام التعليمي تمثلت في تدمير جزئي أو كامل لـ ١٤ مدرسة، وتدمير منازل يعود بعضها لموظفي المدارس^(٥٣).

٤٠- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن دومينيكا تتبع سياسة تقوم على إتاحة التعليم الابتدائي والثانوي للجميع، بما في ذلك قبل إعصار ماريا. وعقب العاصفة الاستوائية إيريكسا، شُرع في إعادة بناء المدارس وترميمها، واتخذت وزارة التعليم مبادرات لتحسين نوعية التعليم. ومع ذلك، نتج عن إعصار ماريا أن العديد من الأطفال توقفوا عن الدراسة لعدة أشهر، كما استُخدم العديد من المدارس ملاجئ للأشخاص الذين فقدوا منازلهم بسبب الإعصار. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أن العديد من الأطفال الدومينيكيين قد أُعيد تسجيلهم في المدارس في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي، معرباً عن قلقه إزاء عدم كفاية البيانات المجمعة بالنظر إلى الحاجة إلى بيانات تتيح إجراء تقييم كامل لعدد الأطفال الذين لم يُدرجوا في قائمة التسجيل^(٥٤).

٤١- وأعربت اليونسكو عن أسفها لأن التسجيل في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم المبكر قد انخفض في دومينيكا في عام ٢٠١٦، وأن ٢٠ في المائة فقط من المدرسين قد تلقوا التدريب اللازم. وأوصت اليونسكو بأن تتيح دومينيكا إمكانية تلقي الأطفال تعليماً مجانياً وإلزامياً لا تقل مدته عن سنة واحدة قبل المرحلة الابتدائية، وفقاً لجدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠^(٥٥).

٤٢- وذكر فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن رئيس وزراء دومينيكا أعلن في عام ٢٠١٧، قبل إعصار ماريا، عن تخصيص جزء كبير من ميزانية التعليم لأنشطة تدريب المدرسين. وعلى وجه التحديد، كان العمل جارياً لتضمين الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بنوداً بشأن تدريب مدرسي تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والوادي الأطفال ذوي الإعاقة. وفي أعقاب إعصار ماريا، تضمنت ميزانية عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إشارة إلى إعادة بناء مدارس ذات قدرة على التحمل المناخي^(٥٦).

٤٣- وأوصت اليونسكو بأن تزيد دومينيكا إنفاقها على التعليم إلى مستوى لا يقل عن ٤ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وأن تتيح للأطفال تلقي تعليم مجاني ممول من القطاع العام لمدة ١٢ سنة، وأن تتيح تعليماً مجانياً وإلزامياً لمدة لا تقل عن سنة واحدة قبل المرحلة الابتدائية، وأن تدرج في المناهج مواضيع رئيسية متصلة بالتنمية المستدامة^(٥٧).

٤٤- وأشارت اليونسكو إلى أن دومينيكا عضو في منظمة دول شرق الكاريبي، وإلى اعتماد هذه المنظمة استراتيجية لقطاع التعليم للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١^(٥٨).

دال- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

١- النساء^(٥٩)

٤٥- لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن دومينيكا بصدد تحديث سياستها الوطنية وخطة عملها من أجل المساواة الجنسانية^(٦٠).

٤٦- وأعرب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي عن أسفه لأن مكتب الشؤون الجنسانية، الذي يقدم خدمات وبرامج لمعالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين، يعاني من نقص شديد في الموارد ويحتاج إلى تعزيز في جميع المجالات. وأوصى الفريق دون الإقليمي بأن تعزز دومينيكا مكتب الشؤون الجنسانية، بما في ذلك عن طريق زيادة موارده البشرية والمالية^(٦١).

٤٧- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن دومينيكا خطت، قبل إعصار ماريا، خطوات واسعة في مجال الإدماج الاجتماعي والمساواة الجنسانية، لا سيما في مجالي التعليم والقيادة. ومع ذلك، لا يزال ثمة ثغرات كبيرة تتعلق بالعنف الجنساني ومشاركة القوى العاملة والوصول إلى الخدمات الصحية^(٦٢).

٤٨- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن بعض الإحصاءات المتاحة تبين أن النساء يدرن شؤون ٣٩,٢ في المائة من جميع الأسر المعيشية. وبسبب بنية الاقتصاد وتجزؤ سوق العمل تعيش تلك الفئة من النساء وضعاً هشاً يتعرض فيه أكثرهن للفقر المدقع. وذكر الفريق دون الإقليمي أن تلك الأسر تواجه تحديات مثل ضعف المستوى التعليمي، وضعف الالتحاق بالمدارس، ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وأن المرأة قد تلجأ إلى أساليب من أجل البقاء تشمل الأنشطة غير القانونية و/أو ممارسة الجنس بمقابل^(٦٣).

٤٩- ويساور فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي القلق من أن الافتقار إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن التأثير المباشر لإعصار ماريا في حقوق المرأة لا يزال موضع إشكال. ومع ذلك، أتاح اعتماد مؤشرات المساواة بين الجنسين في عمل حكومات الجماعة الكاريبية جمع بيانات أساسية. وأوصى الفريق دون الإقليمي، على وجه الخصوص، بأن تجرى على سبيل الأولوية دراسة استقصائية عن انتشار العنف الجنساني في دومينيكا^(٦٤).

٥٠- ويساور فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي القلق من أنه رغم استفادة المرأة من التحسينات في قطاع الصحة، يظل مستوى العنف الجنساني مرتفعاً. وتوضح البيانات الإدارية أن النساء يشكلن نسبة ٨٦,٩ في المائة من ضحايا العنف الأسري، وأفادت نفس البيانات أن واحدة من كل اثنتين من تلك النساء تعرضت للاعتداء الجنسي، بينما أبلغت اثنتان من كل خمس نساء عن تعرضهن للاعتداء الجسدي. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أنه في عام ٢٠١٦،

أصدرت الحكومة قانون مكافحة الجرائم الجنسية (المعدّل)، الذي شدد العقوبات على الاغتصاب والاختصاص الزوجي المُجرّم. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً أن الحكومة تبذل جهوداً لتحديث قانون مكافحة العنف الأسري. ومع ذلك، يشار إلى أن التشريعات المعدلة ظلت معلقة في مجلس الوزراء لأكثر من عام ونصف. وأوصى الفريق دون الإقليمي دومينيكا بأن تعمل بصورة مستعجلة على إصدار وإعلان القانون المعدّل لمكافحة العنف الأسري^(٦٥).

٥١- وأعرب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي عن أسفه لحالة الضعف التي تعيشها النساء المسنات بصفة خاصة، وارتفع بصورة ملحوظة عدد الأشخاص المسنين الذين يلجؤون إلى مكتب الشؤون الجنسانية للإبلاغ عن تعرضهم لعنف جنساني. وكان ٨٠ في المائة من الجناة المبلغ عنهم من الرجال. وأعرب الفريق دون الإقليمي عن أسفه لعدم وجود ما يكفي من المآوي للناجيات من العنف الأسري وأطفالهن^(٦٦).

٥٢- وذكر فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أنه على الرغم من عدم الإبلاغ رسمياً عن وقوع حوادث عنف جنساني مباشرة عقب إعصار ماريا، ثمة حاجة إلى بذل جهود في مجال بناء القدرات ودعم الضحايا نفسياً واجتماعياً، نظراً إلى أن أسباب العنف تظل سائدة - بما في ذلك تأثير فقدان العمل في الأسرة، وعدم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تصميم الملاجئ، وتفشي تعاطي المخدرات واستهلاك الكحول^(٦٧).

٢- الأطفال^(٦٨)

٥٣- رحب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بخطة العمل الوطنية لحماية الطفل، التي اعتمدت في أيار/مايو ٢٠١٨^(٦٩). ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً وجود العديد من مشاريع القوانين المتعلقة برعاية الطفل، بما في ذلك مشروع قانون الطفل النموذجي (الرعاية والتبني) ومشروع قانون قضاء الأطفال. غير أن الفريق أعرب عن قلقه من أن مشاريع القوانين لم تعتمد بعد، رغم سنوات من الإعداد شملت إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة وحلقات عمل. وأعرب الفريق دون الإقليمي عن أسفه لتأخر اعتماد مشاريع القوانين، الذي كان متوقعاً في نهاية عام ٢٠١٦^(٧٠).

٥٤- وأعرب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي عن قلقه إزاء استمرار تعرض الأطفال في دومينيكا لإساءة معاملة الأطفال، لا سيما الاعتداء الجنسي. وأعرب عن أسفه لأن شعبة الرعاية الاجتماعية، المسؤولة عن رعاية الأطفال وحمايتهم وتقديم المساعدة الاجتماعية إلى الأسر ومراقبة سلوك الأحداث، تواجه نقصاً في الموظفين، علماً أن الحكومة لا تشغّل سوى مركز واحد من بين عدة مراكز للرعاية الداخلية تقدم الرعاية والحماية للأطفال الذين يبرون بأزمات. ولاحظ الفريق دون الإقليمي خطة العمل الوطنية بشأن الاعتداء الجنسي على الأطفال التي اعتمدت مؤخراً. بيد أن الخطة لم تنفذ بعد. وذكر الفريق دون الإقليمي أيضاً أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أوردت أن لدى دومينيكا بروتوكولاً إلزامياً للإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال، لكن البروتوكول يحتاج إلى تحديث وإنفاذ أفضل. وأوصى الفريق دون الإقليمي بأن تعتمد دومينيكا التشريع المعلق بشأن رعاية الأطفال، الذي وُضع كجزء من مشروع الإصلاح المعتمد على صعيد منظمة دول شرق البحر الكاريبي^(٧١).

٥٥- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن قانون مكافحة الجرائم الجنسية (المعدّل)، الصادر في عام ٢٠١٦، ينص أيضاً على عقوبات في حق الأشخاص الذين لم يبلغوا عن إساءة معاملة الأطفال أو قبلوا رشاً أو لإتاحة إفلات مسيئ معاملة الأطفال من العقاب^(٧٢).

٥٦- وأعرب فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي عن أسفه إزاء توقف محاكم قضاء الأحداث في البلد عن العمل منذ إعصار ماريا. وأعرب أيضاً عن قلقه من أن الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية في دومينيكا هو ١٢ سنة ومن انطباق إطار قضاء الأحداث على القصر المتصادمين مع القانون ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ سنة. وذكر الفريق دون الإقليمي أن عدد نزلاء السجون بلغ في عام ٢٠١٥ ما مجموعه ٢٢٠ شخصاً، من بينهم ٩ أطفال - ٦ فتيان و ٣ فتيات. ويُحتجز جميع الأطفال المسجونين مع البالغين^(٧٣).

٥٧- وأشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن اليونيسيف عملت مع دومينيكا على تنفيذ مبادرة المدارس المتلازمة مع الأطفال، التي تشمل أعمال أساليب بديلة للتأديب بدلاً من العقاب البدني. ولا يزال العقاب البدني فعالاً قانونياً من منظور قانون التعليم^(٧٤).

٣- الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة^(٧٥)

٥٨- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أنه رغم تصديق دومينيكا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٢، لم تنفذ الحكومة بعد الغالبية العظمى من أحكام الاتفاقية. وأعرب الفريق دون الإقليمي عن أسفه لعدم وجود أي تشريع أو سياسة وطنية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن عدم وجود جهات وصل داخل الحكومة لمعالجة القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد لاحظت ذلك أيضاً وبقلق منظمات المجتمع المدني، رغم أن الحكومة كانت قد أشارت في السابق إلى التزامها بإنشاء مجلس وطني معني بالإعاقة^(٧٦).

٥٩- ولاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي فيما يتعلق بميزانية عام ٢٠١٨ أن رئيس الوزراء أشار إلى أن الحكومة ستولي الأولوية إلى أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأن وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية قد كُلفت بالعمل مع رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة في دومينيكا من أجل إعداد خطة عمل في مجال الإعاقة لتنفيذ التدابير الرامية إلى تفعيل التزام الحكومة^(٧٧).

٦٠- وذكر فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أنه قبل الأضرار التي سببها إعصار ماريا، لم يكن بإمكان الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى الغالبية العظمى من المباني العامة والطرق، وأن العملية المزمع تنفيذها لإعادة بناء هياكل أساسية قادرة على التحمل خطوة من شأنها أن تعزز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق والخدمات^(٧٨).

٦١- وأورد فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي وجود مرفق تعليمي خاص للأطفال ذوي الإعاقات الذهنية. ويُدمج الأطفال ذوو الإعاقات الجسدية والأطفال المصابون بضعف السمع والبصر في المدارس الحكومية قدر الإمكان. ومع ذلك، فهم غالباً ما يتعرضون للوصم ويواجهون نقصاً خطيراً في الفرص، لا سيما في المناطق الريفية^(٧٩). وأوصت اليونسكو بأن تضمن دومينيكا

بموجب القانون حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم وأن تدمجهم في التعليم وفق نهج شامل للجميع^(٨٠).

٤- الأقليات والشعوب الأصلية^(٨١)

٦٢- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى أن وزارة شؤون منطقة كاليناغو تعمل على تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه المنطقة والحفاظ على تراثهم الثقافي وتعزيزه، وإدماج السكان الأصليين في دومينيكا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الدومينيكي الأوسع. ومع ذلك، لاحظ الفريق دون الإقليمي بقلق أن نقص فرص العمل في منطقة كاليناغو يمثل مسألة راهنة ومزمنة، لا سيما منذ الانخفاض الكبير في صادرات الموز^(٨٢).

٥- المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء والمشدون داخلياً^(٨٣)

٦٣- أشار فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي إلى البيانات التي تفيد بأن دومينيكا كانت تضم، في عام ٢٠١٥، ما مجموعه ٦٧٢٠ مهاجراً يعيشون في البلد بصفة دائمة كمقيمين. وأعرب الفريق دون الإقليمي عن أسفه لكون فئة كبيرة من المهاجرين ظلوا، في أعقاب الإحصار ماريما، بدون وثائق، ويواجهون بالتالي وضعاً غير قانوني. ولاحظ الفريق دون الإقليمي أيضاً عدم وجود معلومات عن مدى تقدم السياسة أو الممارسة التي تعتمدها دومينيكا لتحديد ملتسمي اللجوء واللاجئين في سياق حركات الهجرة المختلطة^(٨٤).

٦٤- وذكرت مفوضية شؤون اللاجئين أن دومينيكا تأثرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير الذي قدمته، بحركات هجرة مختلطة تضم أشخاصاً غير حائزين لوثائق ثبوتية يسافرون عن طريق البحر والجو على طول سلسلة جزر الأنتيل الصغرى^(٨٥). وبيّنت المعلومات التي تلقّتها مفوضية شؤون اللاجئين أن دومينيكا قد تكون في بعض الأحيان نقطة عبور لأعداد كبيرة من الأجانب في طريقهم إلى مناطق أخرى. وقد تكون دومينيكا أيضاً وجهة مقصودة لبعض العمال المهاجرين. وأعربت مفوضية شؤون اللاجئين عن أسفها لعدم وجود معلومات عن أي سياسات أو ممارسات محددة تتبعها دومينيكا لتحديد ملتسمي اللجوء واللاجئين ضمن الحركات المختلطة (بما في ذلك عدم وجود معلومات عن سياسات الدولة بشأن احتجاز الأشخاص غير الحائزين لوثائق ثبوتية)^(٨٦).

٦٥- وأوصت مفوضية شؤون اللاجئين بأن تعتمد دومينيكا تشريعاً وطنياً بشأن اللاجئين و/أو تضع لوائح وسياسات وإجراءات إدارية لضمان الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وأن تتيح أساساً أوضح للحماية الدولية للاجئين، وأن تعتمد إجراءً وطنياً لتحديد وضع اللاجئين وتعمل على بناء قدرة المسؤولين الحكوميين على تحديد وضع اللاجئين، بدعم تقني من مفوضية شؤون اللاجئين، وأن تشارك في مشاورات المنطقة الكاريبية في مجال الهجرة من أجل توطيد التعاون الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات لتعزيز حماية اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين الضعفاء، وأن تجمع بيانات مفصلة عن الأشخاص غير الحائزين لوثائق ثبوتية الذين يُعرف أنهم وصلوا إلى دومينيكا و/أو عبروا منها وعن الخطوات المتخذة، إن وجدت، لتحديد ما إذا كان أي من هؤلاء الأفراد لديه احتياجات حماية خاصة^(٨٧).

٦٦- وقد حددت المنظمة الدولية للهجرة في البداية أن حوالي ٣ ٠٠٠ شخص كانوا يعيشون في مراكز جماعية بعد مرور أسبوعين على وقوع إعصار ماريا. ومع ذلك، كان من الصعب تحديد العدد الإجمالي للأشخاص النازحين. ولم يشمل التقدير العديد من مواقع النزوح غير الرسمية والعائلات المضيفة. واستناداً إلى تقديرات المباني التي أجرتها الحكومة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قُدِّر عدد النازحين بأكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص^(٨٨). وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أشارت المنظمة الدولية للهجرة إلى أنه لا يزال هناك أشخاص نازحون داخلياً يعيشون في مراكز جماعية^(٨٩).

Notes

- ¹ Tables containing information on the scope of international obligations and cooperation with international human rights mechanisms and bodies for Dominica will be available at www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/DMIndex.aspx.
- ² For relevant recommendations, see A/HRC/27/9, paras. 93.32–93.33, 93.36–93.41, 93.43 and 94.1–94.4.
- ³ United Nations subregional team submission for the universal periodic review of Dominica, p. 2.
- ⁴ UNHCR submission for the universal periodic review of Dominica, p. 4.
- ⁵ United Nations subregional team submission, pp. 4–5.
- ⁶ Ibid., p. 5.
- ⁷ Ibid.
- ⁸ For relevant recommendations, see A/HRC/27/9, paras. 93.29–93.31, 93.34–93.35, 93.52, 93.75 and 94.10–94.12.
- ⁹ United Nations subregional team submission, p. 1.
- ¹⁰ Ibid., pp. 2–3.
- ¹¹ Ibid., p. 3.
- ¹² Ibid., p. 4.
- ¹³ Ibid., pp. 3–4.
- ¹⁴ Ibid., p. 4.
- ¹⁵ For relevant recommendations, see A/HRC/27/9, paras. 93.1–93.9 and 93.44–93.45.
- ¹⁶ United Nations subregional team submission, p. 6.
- ¹⁷ Ibid., pp. 9–10.
- ¹⁸ Ibid., p. 9.
- ¹⁹ Ibid., p. 10.
- ²⁰ Ibid., pp. 18–19.
- ²¹ For relevant recommendations, see A/HRC/27/9, paras. 93.11–93.19, 93.22, 93.26–93.27, 94.6–94.7 and 94.13–94.30.
- ²² United Nations subregional team submission, p. 10.
- ²³ Ibid., p. 11.
- ²⁴ Ibid., p. 12.
- ²⁵ For relevant recommendations, see A/HRC/27/9, paras. 94.5–94.6 and 94.35–94.37.
- ²⁶ United Nations subregional team submission, p. 11.
- ²⁷ Ibid., pp. 11–12.
- ²⁸ Ibid., p. 12.
- ²⁹ Ibid.
- ³⁰ For relevant recommendations, see A/HRC/27/9, paras. 93.10–93.19, 93.22 and 93.26–93.27.
- ³¹ United Nations subregional team submission, pp. 2 and 12–13.
- ³² UNESCO submission for the universal periodic review of Dominica, paras. 3 and 15.
- ³³ Ibid., paras. 4 and 16.
- ³⁴ For the relevant recommendation, see A/HRC/27/9, para. 93.28.
- ³⁵ See www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3338935:NO.
- ³⁶ For relevant recommendations, see A/HRC/27/9, paras. 93.28 and 93.50.
- ³⁷ United Nations subregional team submission, p. 13.
- ³⁸ See www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3339445:NO.
- ³⁹ United Nations subregional team submission, p. 13.
- ⁴⁰ Ibid., p. 2.
- ⁴¹ Ibid., p. 7.
- ⁴² For the relevant recommendation, see A/HRC/27/9, para. 93.53.

- ⁴³ United Nations subregional team submission, p. 13.
- ⁴⁴ For relevant recommendations, see *A/HRC/27/9*, paras. 93.65–93.66.
- ⁴⁵ United Nations subregional team submission, p. 1.
- ⁴⁶ *Ibid.*, p. 14.
- ⁴⁷ *Ibid.*, p. 19.
- ⁴⁸ For relevant recommendations, see *A/HRC/27/9*, paras. 93.49 and 93.67–93.68.
- ⁴⁹ United Nations subregional team submission, pp. 1 and 14–15.
- ⁵⁰ *Ibid.*, pp. 14–15.
- ⁵¹ *Ibid.*, p. 15.
- ⁵² For relevant recommendations, see *A/HRC/27/9*, paras. 93.48 and 93.69–93.74.
- ⁵³ UNESCO submission, para. 7.
- ⁵⁴ United Nations subregional team submission, p. 15.
- ⁵⁵ UNESCO submission, para. 7.
- ⁵⁶ United Nations subregional team submission, p. 15.
- ⁵⁷ UNESCO submission, paras. 10–14.
- ⁵⁸ *Ibid.*, para. 7.
- ⁵⁹ For relevant recommendations, see *A/HRC/27/9*, paras. 93.20–93.21, 93.42, 93.46, 93.51, 93.54–93.55 and 93.62.
- ⁶⁰ United Nations subregional team submission, p. 6.
- ⁶¹ *Ibid.*, p. 7.
- ⁶² *Ibid.*, p. 6.
- ⁶³ *Ibid.*
- ⁶⁴ *Ibid.*, pp. 6–7.
- ⁶⁵ *Ibid.*, pp. 3 and 7.
- ⁶⁶ *Ibid.*, p. 7.
- ⁶⁷ *Ibid.*
- ⁶⁸ For relevant recommendations, see *A/HRC/27/9*, paras. 93.23, 93.56–93.61, 93.63 and 94.31–94.34.
- ⁶⁹ United Nations subregional team submission, p. 8.
- ⁷⁰ *Ibid.*
- ⁷¹ *Ibid.*, pp. 8–9.
- ⁷² *Ibid.*, p. 3.
- ⁷³ *Ibid.*, p. 9.
- ⁷⁴ *Ibid.*
- ⁷⁵ For relevant recommendations, see *A/HRC/27/9*, paras. 93.47 and 93.76–93.78.
- ⁷⁶ United Nations subregional team submission, pp. 16–17.
- ⁷⁷ *Ibid.*, p. 16.
- ⁷⁸ *Ibid.*
- ⁷⁹ *Ibid.*, pp. 16–17.
- ⁸⁰ UNESCO submission, para. 11.
- ⁸¹ For relevant recommendations, see *A/HRC/27/9*, paras. 93.64 and 93.79.
- ⁸² United Nations subregional team submission, p. 17.
- ⁸³ For relevant recommendations, see *A/HRC/27/9*, paras. 93.24–93.25.
- ⁸⁴ United Nations subregional team submission, p. 18.
- ⁸⁵ UNHCR submission, p. 1.
- ⁸⁶ *Ibid.*, pp. 1–2.
- ⁸⁷ *Ibid.*, p. 3.
- ⁸⁸ Internal Displacement Monitoring Centre, “Global report on internal displacement”, May 2018, available at www.internal-displacement.org/global-report/grid2018/downloads/2018-GRID.pdf.
- ⁸⁹ International Organization for Migration situation report, May 2018, available at <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SitRep%20No.12%20%20Hurricane%20Maria%20-%20May.18%20FVE.PDF>.